الفصل الثالث

التعريف بالتغيير الاجتماعى واتجاهات دراسته

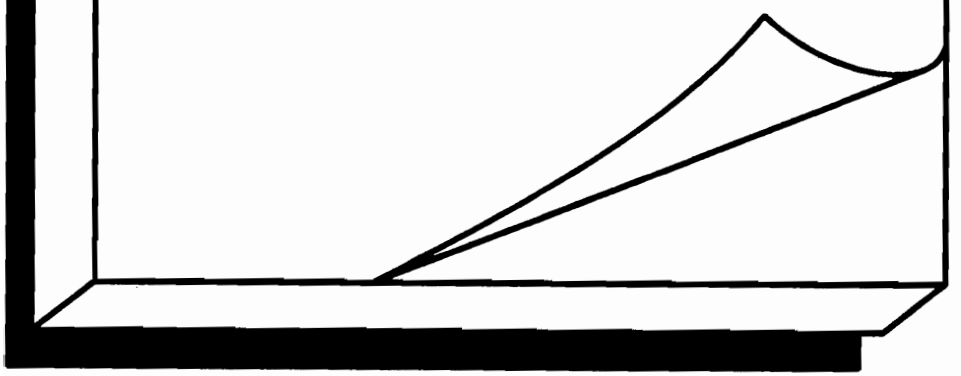

الفصل الثالث
التغيير الاجتماعى فى المجتمع المصرى
١٩٥٢ – ١٩٦٧

شهدت الفترة التالية للثورة الصناعية فى الغرب سيلاً لم ينقطع من الكتابات والدراسات حول بعد أو أكثر للتغيير الاجتماعى، فلقد كان لانهيار المجتمع الإقطاعى التقليدى وانبثاق المجتمع الصناعى الرأسمالى أثرهما الكبير على المفكرين الاجتماعيين فى أوائل القرن التاسع عشر، وشغل التنافس بين عمليتى الانهيار والانبثاق الجانب الأكبر من تفكير علماء الاجتماع من سان سيمون وأوجست كوين إلى كارل ماركس وهربرت سبنسر، ومن ماكس فيبر وسير هنرى مين إلى إميل دوركايم؛ حيث حاول كل منهم تفسير التغيير الاجتماعى ورصد المراحل المتتالية التى يمر بها المجتمع من شكله البسيط إلى شكله المعقد؛ بهدف التوصل إلى صياغة نظرية لهذا التغيير.

وقد أدت التطورات التى طرأت على العالم المعاصر بعد الحرب العالمية الثانية من بروز لقوة المعسكر الاشتراكى وحصول معظم دول العالم الثالث على استقلالها وسعيها إلى الأخذ بنمط أو آخر للتغيير الاجتماعى إلى زيادة الاهتمام بهذه الظاهرة من ناحية، وإخضاعها للتخطيط بغية تحقيق الغايات المستهدفة من ناحية أخرى.

وتشير خبرة بلدان العالم الثالث إلى أن توجيه التغير يتطلب إجراء تعديلات جوهرية فى البناء السياسى والاجتماعى والقيمى والثقافى للمجتمع، وفى مقدمة هذه المتطلبات ما يلى:

- تحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى لتحقيق السيطرة على الموارد الوطنية المتاحة، وبالتالى القدرة على استغلالها بالشكل الذى يراه المجتمع ملائما.
- أن تتولى السلطة فى المجتمع الفئات أو الطبقات ذات المصلحة الأساسية فى التغيير.
- ضرورة إيجاد الإطار السياسى المناسب لحشد الجماهير وتعبئة جهودها، وخلق إرادة التغيير لديها بهدف ممارسة دورا فعالا فى هذه العملية والرقابة عليها .
- إجراء تغييرات كمية وكيفية فى نظام التعليم القائم وجعله ملائمًا لاحتياجات التغيير، من حيث: إيجاد الفرد الماهر القادر على استيعاب الأدوات اللازمة للتغير، وتوفير الكفاءات الإدراية والفنية والتنظيمية الضرورية لإجراء هذه العملية.

ومفهوم التغيير الاجتماعى المستخدم فى هذه الدراسة يقوم أساسا على تدخل الإنسان للتحكم فى حجمه ومعدله واتجاهه، سواء كان هذا التغيير فى وظائف البنيان الاجتماعى أو فى هيكله.

وتعالج الفصول التالية تجربة التغيير الاجتماعى فى المجتمع المصرى، خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٧ على النحو التالى:

يتناول الفصل الثالث المفاهيم المختلفة للتغيير الاجتماعى والتمييز بينه وبين الظواهر الاخرى ثم الاتجاهات المختلفة لدراسة هذه الظاهرة .

أما الفصل الرابع فيستعرض ملامح البيئة المصرية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا قبل ١٩٥٢ ، ثم أيديولوجية التغيير لدى النخبة الحاكمة خلال الفترة التالية.

ويعالج الفصل الخامس والأخير أبعاد التغيير الاجتماعى فى المجتمع المصرى ١٩٥٢ ـ ١٩٦٧ على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية.

المبحث الأول
التعريف بالتغيير الاجتماعى

أثار التغيير الاجتماعى اهتمام وانتباه عدد من الفلاسفة والمفكرين منذ القدم.. فقد كان الرأى السائد لدى كثير من الكتاب الاجتماعيين وعلماء دراسة الأجناس أن الحياة الاجتماعية للمجتمعات البدائية كانت حياة ثابتة مستقرة لا تتغير؛ نظرًا لأن هذه المجتمعات تعيش بمعزل عن العالم الخارجى.

وقد أدت التغييرات السريعة التى جرت فى القرن العشرين وشملت البناء الاجتماعى لجميع المجتمعات، وانتقلت بها من حالة الثبات والاستقرار إلى حالة الحركة والتطور إلى زيادة الاهتمام بدراسة التغيير فى المجتمعات.

فالتغيير سمة المجتمع الإنسانى، والحالة التى عليها أى مجتمع فى الوقت الراهن ما هى إلا نتيجة تغير فى الماضى؛ فالتغيير ظاهرة حتمية تمثل نتاجًا لتفاعل القوى الفاعلة داخل المجتمع، ويقتصر تأثير العوامل الخارجية فقط على معدل التغير وليس على اتجاهه أو طبيعته وأن قوانين التغير تعمل بشكل غير محدد، خلال زمان ومكان معينين.

وقد انصب الاهتمام حتى أوائل القرن الحالى على دراسة النظم فى حالتها الاستاتيكية الثابتة لوصف مكونات البناء الاجتماعى لمجتمع معين خلال فترة زمنية محددة نتيجة لسيادة الاعتقاد بثبات واستقرار الثقافة فى المجتمعات البدائية.. إلا أن الدراسات الاجتماعية لتلك المجتمعات قد كشفت حدوث التغير فى تلك الثقافات، وأن بطء حدوثها هو الذى أعطى الإحساس بأنها ثابتة لا تتغير.

والواقع أن عملية التغير ليست مجرد إضافة ميكانيكية أو إقصاء لبعض الأنماط والسمات بطريقة كمية، وإنما هى إلى جانب ذلك عملية إضافة وتحول كيفى لمسافات ثقافية مختلفة، واطراد التغير ككل بشكل متصل فإن نتائجه هى إضافات لمراحل متتابعة سابقة على التغيير النهائى.. هذه العملية تسمى تطورًا ؛ بمعنى أن كل تغير يسير على نهج التغير الذى سبقه، ولذا فإن كل التغيرات ذات الطبيعة التطورية تبدو متصلة الحلقات، إلا أن هذا لا ينفى التأثيرات التى تمارسها قوى معينة ذات وجود كامن أو واقع، وما قد يترتب عليها من تغييرات متتابعة.

وبذلك تكون للتغير الاجتماعى صلة وثيقة بالتحولات العديدة التى تحدث فى مختلف أنماط الحياة الإنسانية، وما دام الإنسان مخلوقا اجتماعيا فإن للتغيير الاجتماعى أبعاده الإنسانية ؛ لأن كل تغير ينعكس أثره على الإنسان بالضرورة.

ومن الصعوبات التى تواجه الباحث لدى محاولته تحديد مفهوم اجتماعى معين أن الظاهرة الاجتماعية ظاهرة ديناميكية، لا تعرف السكون أو التوقف، وتتعرض لعملية تغيير مستمر.. هذا التغيير بطبيعته حقيقة مجتمعية له جوانبه المختلفة المتشابكة، وله أبعاد سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية، كذلك.. فإن المفهوم الاجتماعى ذاته يختلف طبقًا لاختلاف المدارس الفكرية والأيديولوجية التى ينتمى إليها الباحث.

وتدل كلمة "تغير" فى اللغة العربية على معنى التحول والتبديل ؛ فتغير الشىء هو تحول وتبديل الشىء، كما أنها تعنى الأشياء واختلافها .

ويشير المصطلح " CHANGE " فى اللغة الإنجليزية إلى معنى الاختلاف فى أى شىء يمكن ملاحظته خلال فترة زمنية معينة.

والتغيير بمعناه الواسع هو الانتقال من حالة إلى أخرى مقارنة بحالة معيارية ، وهو يختلف باختلاف الزمان والمكان والتغيير.. قد يكون على مستوى وحدات النظام الفرعية أو على مستوى النظام ككل، وقد يؤدى النوع الأول من التغيير إلى اختفاء بعض وحدات فرعية داخل النظام.. أما النوع الثانى فقد يؤدى إلي تغير النظام ذاته، ويرى البعض أنه لا يوجد نسق اجتماعى يتغير كلية، بل وإن معظم التغييرات الراديكالية لا يمثل تغيرًا كليًا لجميع الملامح المتعلقة بالبناء الاجتماعى ؛ إذ إنه غالبًا

ما يكون جزئيا وغير شامل، ورغم هذا التحفظ إلا انه يمكن التمييز بين التغيير الجوهرى فى الملامح الأساسية للنسق الاجتماعى والتغيير الثانوى.

وبهذا المعنى.. فإن التغيير هو عملية تفاعل بين قوى دافعة وقوى معارضة للتغيير، ونتاج هذا التفاعل إما أن يكون كميا فى حجم الأشياء ذات القيمة طبقا للمعايير التى يقرها المجتمع، أو قد يكون تغييرا نوعيا فى طبيعة الأشياء طبقًا لمعايير قد تكون مخالفة لتلك السائدة فى المجتمع، وغالبا ما يؤدى التغيير الكمى إلى تغيير نوعى.. فمثلاً دخول جماعة جديدة فى إطار الصفوة السياسية فى المجتمع تغيير كمى فى حجم الصفوة طبقا للمعايير السائدة عن تشكيل بنية القوة السياسية فى المجتمع، ولكن دخول هذه الجماعة قد يفرض تغيرات فى النظام نفسه فيحدث تغيرًا نوعيًّا، إذًا فإن التغيير هو الانتقال من حالة إلى أخرى انتقالاً يؤثر على العملية، التى تقوم بها البنية موضع التغيير أو يؤثر على العملية والبنية معًا، ويكون التغيير إيجابيًّا متى ساهم فى رفع مستوى أداء البنية، وسلبيًّا متى خفض من ذلك المستوى.

ويفسر مفهوم التغيير لدى الفلاسفة بأنه أداة معينة تعنى بدورها فعلاً، سواء كان هذا الفعل ضئيلاً أو جسيمًا فهو تغير، فكل إرادة إذًا فى معناها الفلسفى فعل، وكل فعل حركة.. ولذا فإن القول "بإرادة التغيير" يوضح الإرادة فيه؛ إذ لا يكفى أن نقول عن الإنسان إنه إنسان لنفهم من ذلك أنه وحده عضوية هادفة، وأنه فى سيره نحو أهدافه كائن عاقل، وأنه فى إرادته فاعل، وأنه متحرك ومحرك ومتغير ومغير.

والتغيير فى حد ذاته ظاهرة طبيعية تخضع لها مظاهر الكون وشئون الحياة ككل، وهو أكثر مظاهر الحياة الاجتماعية وضوحا؛ حيث إنه يشمل البيئتين الخارجية والاجتماعية على حد سواء.

والمقصود بالبيئة باطن الأرض وظاهرها، أما البيئة الاجتماعية فتشمل مظاهر التراث الاجتماعى، وما يتضمنه من عادات وعرف وتقاليد وقوانين ثقافية وروحية معبرة عن ذاتها فى الفلسفات والعلوم والفنون والآداب والآثار والمظاهر الحضارية، التى تتمثل فى إنجازات الإنسان العلمية والأدوات التى تدل على مهارته وذكائه وتعد وليدة الحاجة الاجتماعية.

وقد تباينت التعريفات المختلفة للتغيير الاجتماعى وفقًا لاختلاف اتجاهات المفكرين الذين تناولوا المفهوم ، فقد عرفه "ويلبرت مور" بأنه التحول المهم فى البناء الاجتماعى بما فى ذلك معيار السلوك والقيم والنتاج الفكرى أى نتائج ومظاهر هذا التحول، وبهذا المعنى فإن التغيير فى البناء الاجتماعى يتضمن قواعد السلوك فى المجتمع وقيمه وثقافته وفلسفته.

ويميز ليبير LEPIERE بين التغيير الاجتماعى الكمى والكيفى، ويرى أن التغييرات النوعية هى التى تجعل النظام الاجتماعى فى فترة معينة يختلف عن فترة تالية أو لاحقة لها، ومن ثم فإن التغييرات النوعية لها الأولوية الجوهرية عن التغييرات الكمية.

وحدد " ريموند فيرث " مفهوم التغيير الاجتماعى بالتغييرات التى تعترى طائفتين من الظواهر: أولهما التغيير فى جانب البناء الاجتماعى، والثانى التغيير فى العلاقات داخل هذا البناء.

وذهب " لندبرج LUNDBERG " إلى أن ظاهرة التغيير تحدث فى كل زمان ومكان، ويمثل التغيير عنده الاختلافات التى تطرأ على ظاهرة الاجتماعية خلال فترة زمنية معينة، والتى يمكن ملاحظتها وتقديرها، وهل تحدث بفعل عوامل داخلية وخارجية مثل اكتشاف موارد الثروة أو الهجرة أو نشر التعليم.

وعرف جنتربرج التغيير الاجتماعى بأنه التغيير الذى يحدث فى طبيعة البناء الاجتماعى، مثل: زيادة أو نقص فى حجم المجتمع أو فى النظام والأجهزة الاجتماعية أو التغييرات اللغوية ، وكذلك التحول فى المعتقدات والمواقف، ونظر "فيرتشيلد" للتغيير على أنه التحول الذى يعترى العمليات الاجتماعية أو النظم أو التكوينات الاجتماعية، وقد يكون التغير ثابتًا أو مؤقتًا، مخططًا أو غير مخطط، موجهًا أو غير موجه.

ويذهب "كينجسلي" إلى أن التغيير هو كل تبدل فى التنظيم الاجتماعى، سواء فى تركيبه أو فى وظائفه.

ويرى "روجز" أن التغيير هو عملية مستمرة خلال فترة من الزمن تطرأ فيها اختلافات على العلاقات البشرية.

ويرى د. مصطفى الخشاب أن التغيير يعنى كل تحول فى النظم والإنسان والأجهزة الاجتماعية، سواء كان ذلك فى البناء أو الوظيفة، ولما كانت النظم فى المجتمع متكاملة بنائيا ومتساندة وظيفيًّا، فإن أى تغير يحدث فى ظاهرة، لابد وأن يؤدى إلى سلسلة من التغييرات الفرعية، التى تصيب جوانب الحياة بدرجات مختلفة.

وثمة صيغتان أساسيتان للتغيير الاجتماعى، هما التغيير الثورى والتغيير الإصلاحى، وحدد "كوهان" أبعاد التغيير الثورى على النحو التالى:

- ❖ تبدل قيم أو معتقدات المجتمع.
- ❖ تحول البنية الاجتماعية.
- ❖ تبدل المؤسسات.
- ❖ تحول قانونى أو غير قانونى فى القوة.
- ❖ تغييرات فى بنية القيادة سواء فى أشخاص الصفوة أو فى التكوين الطبقى.
- ❖ وجود أو سيطرة السلوك العنيف على الإحداث التى تقود إلى سقوط النظام.

ويرى كوهان أن التغيير الثورى يؤدى إلى تغيير كمى وكيفى، لا يقتصر على الشكل السياسى وإنما يحدث تغيرات فى النظام الثقافى والاجتماعى والاقتصادى، وإن بدا سياسيًّا والعنصر المميز له هو الاعتماد على العنف.

أما التغيير الإصلاحى فيقوم على اعتماد النظام القائم على سن قواعد وسياسات ملزمة، تقود إلى التغير الكمى أو النوعى، وهو يتسم بالتغير فى السياسات والأبنية المرتبطة بها أكثر من شاغلى الأدوار، وبتأكيده التغيير الكمى أكثر من النوعى، ولا يتطرق إلى تغيير أبنية المجتمع إلا كنتاج لتغييرات كمية فى شغل الأدوار وفى الأداء، وهو يتم فى إطار قواعد النظام القائم.

ويحدث التغيير الإصلاحى فى حالة حدوث تحول فى أفكار وقيم ومعتقدات الحكام، أو نتيجة ظهور ظروف جديدة فى المجتمع تعرض مصالح الحكام للخطر

وتجبرهم على تغيير سياساتهم، أما التغيير الثورى فإنه يتم نتيجة تغييرات نوعية فى المجتمع فالماركسية تربطه بالصراع الطبقى، والنظرية الوظيفية تربطه بالاختلال فى أداء النظام، والدراسات النفسية ترابطه بعوامل نفسية فردية أو جماعية.

والتغيير الذى يحدث فى جانب من جوانب النظام الاجتماعى يحدث تغييرًا فى الجوانب الأخرى التى تتحول لتلائم البيئة الأولية للتغيير؛ فالتكنولوجيا والاقتصاد والسياسة والعقيدة والأيديولوجية والعوامل السكانية والطبقية ينظر إليها كمتغيرات مستقلة، تؤثر فى بعضها كما تؤثر على تركيب المجتمع.

ويؤدى التغيير الاجتماعى إلى صراع شديد داخل الأفراد بين القيم التى ترسبت فى تكوينهم والأوضاع الجديدة التى جاء بها التغيير، إن العوامل التى تدفع بعملية التغيير كثيرة ومتعددة ، وآثارها تختلف باختلاف المكان والزمان بحيث لا يمكن تعميم أى منها على كل المجتمعات.

والدول النامية وهى تأخذ بأسباب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تراعى أن التغييرات التى تحدث فى النظم والمعايير والقانون تؤدى إلى إحداث تغييرات فى السلوك، وكذا يحاول الإنسان تغيير طباعه وأنماط سلوكه بما يتفق مع المتغيرات التى تحدث فى عناصر الثقافة، ويتضح هذا بصورة جلية فى المجتمع ذى التركيب الاجتماعى المتعدد للجماعات، التى تعيش داخله ولها ثقافات فرعية متباينة ، ومن خلال العرض السابق لمفهوم التغيير الاجتماعى يمكن إبراز ما يلى:

أولاً: إنه مفهوم حركى يشير إلى مجموعة من التطورات أو التغييرات، التى تحدث فى هيكل ووظائف الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة والتفاعلات المرتبطة بها عبر الزمن.

ثانيًا: إن التغيير الاجتماعى ظاهرة عامة ودائمة تشهدها كافة المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، ويصبح الفارق بينهم من حيث درجة واتجاه وسرعة التغيير، كما أنه مفهوم نسبى يكتسب مضامين مختلفة؛ طبقًا لتباين البيئات الثقافية والحضارية، ونسق القيم السائد من مجتمع إلى آخر، ومن مرحلة إلى أخرى فى المجتمع نفسه.

ثالثًا: التغيير ظاهرة شاملة ومعقدة لها أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية المرتبطة والمتكاملة، باعتبار أن المجتمع يمثل وحدة عضوية، يتأثر كل جزء منها بما يطرأ على بقية الأجزاء من تغير، والتغيير الاجتماعى نتاج عدد من العوامل الداخلية والخارجية، يتوقف إسهام كل منهما على عدد المتغيرات طبقا لاختلاف الزمان والمكان.

رابعًا: التغيير الاجتماعى لا يفترض بالضرورة السير فى اتجاه واحد، وليس له اتجاه تصاعدى، ولا يفترض الانتقال من وضعية متخلفة إلى أخرى متقدمة، فالتغيير يتضمن التقدم والانهيار والتدهور، وهو يحدث فى القيم والهياكل، وقد يكون تدريجيًّا أو فجائيًا، محدود أو شاملاً، تلقائيًا أو مخططًا، ذا طبيعة سلمية أو ثورية.

خامسًا: إن هناك عدة ظواهر أو متغيرات يشهدها العالم المعاصر، تفرض ضرورة تخطيط عمليات التغيير، وعدم تركها للتلقائية، من أهمها: قابلية الموارد للنفاذ، وثورة التوقعات والتحول فى مفهوم قوة الدولة، والترابط الدولى.

مقاومة التغيير:

تواجه عملية التغيير الاجتماعى بعوامل مقاومة تصاحبها منذ بدايته كفكرة حتى الدفاع عنه كأمر واقع، وتعود هذه العوامل إلى طبيعة البنيان الاجتماعى، وما يتضمنه من نظم وعلاقات وقيم وعادات وتقاليد.

وتتوقف درجة مقاومة التغيير فى النظم الاجتماعية على ما يلى:

أولاً: درجة تماثل التغيير مع القيم والتقاليد السائدة؛ فالمخطط فى محاولته لتحقيق أهدافه يصطدم بحقيقة أساسية هى أن سلوكيات الأفراد الحالية لا تساعده على ذلك؛ نتيجة لسيادة قيم ثقافية واجتماعية واقتصادية معوقة لهذا التغيير. ويتعين على المخطط هنا أن يسلك أحد طريقين:

❖ الطريق المباشر والإسراع، وهو تغير النمط السلوكى للأفراد ببناء الهياكل المادية والتنظيمية الملائمة لإجراء التغيير، وهذا الأسلوب لا يعتمد على مشاركة الأفراد فى اختيار طريق التغير؛ حيث يفترض المخطط أن النموذج الذى وضعه هو النموذج الامثل للمجتمع.

❖ الطريق غير المباشر، ويسعى إلى تغيير العادات والقيم والتنظيمات التى تحكم السلوك الواقعى لأفراد المجتمع، عن طريق إشعارهم بضرورة هذا التغيير، مع إجراء بعض التغييرات الهيكلية التى تساعدهم على ممارسة أنماط السلوك المرغوب فيها، وهذا الأسلوب يحتاج إلى وقت طويل ويستلزم جهدًا أكبر لاعتماده بشكل أساسى على إشراك أفراد المجتمع واقتناعهم.

والمشكلة الأساسية التى تواجه التغيير فى المجتمعات، هى أن الإنسان الذى يعد أول مصدر لمقاومة التغيير هو ذاته يكون فى هذه الحالة المستهدف من التغيير، وبديهى أن يقاوم هذا التغيير الذى يمس التوازن النفسى للإنسان، وتوازن العلاقة بينه وبين البنية الاجتماعية والمادية.

ويؤدى شيوع نمط معين من الإطار الثقافى والعلاقات الاجتماعية إلى التأثير على قيمة العمل ودوافعه فى مجتمع ما، ومباشرة الأفراد لنوعية محددة من النشاط الاقتصادى، ويساعد انخفاض التعليم على رسوخ وسيادة القدرية والتسليم بالواقع المادى، وغيرها من القيم السائدة فى المجتمعات المتخلفة، ويؤثر بالتالى على مدى استعداد الفرد لقبول أنماط معينة من السلوك.

ثانيًا: مدى التماسك النظمى والثقافى للتغيير، الذى يضع فى اعتباره أن التغيير فى جزء من النظام الاجتماعى، يترك بصماته على النظام ككل؛ بمعنى أن يكون التغيير المستهدف متكاملاً، ولا شك فى أن غياب استراتيجية واضحة للتغيير يترتب عليها :

❖ إن سياسات التغيير لابد وان تتسم بالتناقص؛ لأنها لا تنبع من كل واحد، ولا تخدم غرضا واحدًا.

❖ صعوبة حشد وتعبئة الجماهير حول قضايا التغيير؛ خاصة وأن نجاح التغيير مرتبط بمشاركة الجماهير مشاركة فعالة.

ثالثًا: درجة التهديد الذى يمثله التغيير للمصالح القائمة، سواء كانت مصالح اقتصادية أو مكانة اجتماعية .

رابعًا: مدى قدسية الشىء موضع التغيير؛ إذ إن التغيير قد يواجه مقاومة شديدة، إذا كان يهدف إلى التأثير على معتقدات دينية أو ممارسات روحية.

خامسًا: مصدر التغيير.. إذ ثبت أن المواطنين ينظرون بعين الشك والعداء تجاه التغيير إذا كان وافدًا من الخارج، ويرتبط ذلك بمحاولات بعض الدول المتخلفة نقل نماذج التغيير فى المجتمعات المتقدمة، دون تطويرها بما يلائم ظروف تلك المجتمعات.

ويتوقف تحديد شكل مقاومة التغيير على أساس من يقر التغيير ونوعيته؛ فالمقاومة ستكون أقل إذا كان التغيير داخليًا ويحمل قيمًا ونماذج معروفة لدى المشاركين ولا يزيد من أعبائهم، وإذ قدم لهم خبرة جديدة لمصلحتهم.. والعكس صحيح، وتقل أيضًا درجة التغيير إذا أدرك المشاركون المشاكل الأساسية وأهمية مواجهتها، واتخذوا الخطوات الضرورية لإزالة مخاوف المعارضين، وإيضاح المعنى الصحيح المطلوب، وفتح الباب للمراجعة بصفة دورية، وعدم تكليف المجتمع ما يفوق طاقته.

التمييز بين التغيير الاجتماعى وما عداه من ظواهر:

هناك خلط يكاد يكون شائعا فى الدراسات الاجتماعية بين مفهوم التغير الاجتماعى وعدة مفاهيم أخرى مرتبطة به، مثل مفاهيم التقدم والتطور والتنمية والتحضر والتحديث والتغيير الثقافى؛ فالتغيير الثقافى هو التغييرات التى تحدث فى أنساق الأفكار المتعلقة بأنواع متباينة من المعتقدات والقيم والمعايير، أما التغيير الاجتماعى فيشير إلى التغيير فى طبيعة التفاعل المادى الملموس.

وبعبارة أخرى.. أنه إذا كان التغيير الاجتماعى يشير إلى هدم الجماعات والمجتمعات وإعادة تشكيلها، فإن التغيير الثقافى يفيد فى تشكيل وهدم بعض الجوانب الخاصة بالثقافة.

وإذا كانت الثقافة بشقيها المادى والاجتماعى هى ثمرة لعلاقة اجتماعية، وأن هناك تأثيرًا حقيقيًّا ومتبادلاً تفرضه الوحدة البنائية فى المجتمع.. فإن الانتشار الثقافى الذى يحدث فى حالات كثيرة يؤدى إلى عديد من التغييرات فى نظم المجتمع وأفكاره وأفراده التى تنعكس بالتالى على البناء الاجتماعى للمجتمع.

أما التقدم فهو معيار فلسفى وحكم قيمى، يرتبط بالرغبة فى تقدم المجتمع ويشير إلى أن الحضارات سارت وتسير في اتجاه صاعد، وعرف "هوبهاوس" التقدم بصورة عامة بأنه تغيير الشيء إلى الأحسن، كما عرفه "فيرتشيلد" بأنه كل تغيير اجتماعى أو حركة اجتماعية فى اتجاه هدف معين مأمول، وبهذا المعنى ينحصر مفهوم التقدم الاجتماعى فى نطاق السيطرة على الطبيعة من ناحية، وعلى الطبيعة البشرية والعلاقات الإنسانية من ناحية أخرى.

ويشير التطور الاجتماعى SOCIAL EVOLUTION إلى تدرج المجتمعات على مراحل خلال فترات معينة من الزمان، تؤدى إلى ظهور عدد كبير من الصور البنائية للمجتمع؛ بحيث تتعدد صورها القليلة المحدودة التى كانت موجودة فى الماضى، وتأخذ فى الاتجاه نحو الاتساع والشمول والتعقد، وبحيث يكون التطور طبيعيًّا، والتدرج على مراحل تلقائى، دون أن يكون هناك تدخل مقصود أو تخطيط يسبق هذا التطور.

ويعتمد مفهوم التطور الاجتماعى أساسًا على التصور، الذى يفترض أن كل المجتمعات تمر بمراحل محددة ثابتة فى مسالك تتدرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها، بالإضافة إلى ذلك.. يمتد المفهوم ليشمل عملية التغيير التدريجى، التى تتم فى كل المجتمعات.

وتعد نظرية "دارون" الأساس للفكر التطورى، الذى كان مسيطرا على المناخ الفكرى لأوروبا فى القرن التاسع عشر، والذى يقوم على الاعتقاد بأن تغيير المجتمعات يسير حسب قوانين أحادية المسار؛ أى إن هناك مراحل تطورية متعاقبة وبصورة متتالية.

ويعد التغيير الاجتماعى أعم من التطور والتقدم الاجتماعيين لأنه يشملهما. ويشير تقرير لهيئة اليونسكو إلى أن التغيير الاجتماعى يعنى التحول والتطور والتقدم؛ فالتحول نوع من التغيير المستمر فى الحركة، يتخذ اتجاهًا واحدًا من اتجاهات أربعة سواء إلى الأمام أو الخلف ، لأعلى أو لأسفل، أما التطور.. فهو نوع أخر من التغيير يأخذ صورة النمو من شكل بسيط إلى آخر أكثر تعقيدًا، والتقدم لا يعرف سوى الاتجاه إلى الأمام؛ بغرض الوصول إلى هدف مثالى يسعى إليه المجتمع.

والتحضر URBANIZATION يعنى نمو المدن فى الحجم والأهمية؛ مما يدفع إلى تحرك بعض سكان الريف إلى المدن لتكوين علاقات جديدة، كما يعنى بقاء هؤلاء فى قراهم والأخذ بأساليب المدنية والتحضر وتقبلهم لنسق القيم الحضرى، ويدخل فى إطار عملية التحضر التغييرات التى تحدث فى طباع وعادات وأسلوب حياة، الذين هجروا القرية إلى المدينة واستقروا فيها، وكذلك التغييرات الناتجة عن التحضر.. وما يصحبها من نتائج ثقافية واجتماعية أخرى كالتصنيع وتقسيم العمل الجماعى.

والتغيير الحضرى يختلف عن التغيير الحضارى الذى يعنى التعديلات، التى تطرأ على الحضارة خلال فترة من الزمن، وهو أوسع وأشمل فى معناه من التغيير الاجتماعى.

أما التحديث.. فهو تلك العملية التى تعتمد على الاستقلال الرشيد للموارد؛ بهدف بناء المجتمع الحديث المتميز باستخدام الأساليب التكنولوجية، وتتسم بالتحضر وانتشار التعليم والتعبئة الاجتماعية.

وثمة علاقة واضحة بين التحديث والتغيير الاجتماعى، تتحدد أبعادها بمعرفة أبعاد الدور الذى تمارسه جماعات الصفوة فى عمليات التحول الاجتماعى، حيث

إن عملية التحديث تؤدى إلى تغيير العلاقات الاجتماعية، وإضعاف المعايير والتقاليد القديمة التى كانت توجه الأفعال، كما أن القادة القدامى يفقدون مراكزهم وسلطاتهم السياسية والاجتماعية.

ويستخدم مصطلح التنمية للإشارة إلى عملية تغير مقصود، يستهدف إدخال نظم جديدة أو خلق قوى اجتماعية جديدة مكان القوى القائمة بالفعل، أو إعادة تنشيطها وتهيئة الظروف للتغيير المقصود. والتنمية بهذا المعنى لا تهتم بجانب واحد فقط كالجانب الاقتصادى أو الاجتماعى مثلاً، وإنما تشمل كافة جوانب الحياة الاجتماعية على اختلاف صورها وأشكالها، كما أن التنمية وفقا لهذا المعنى تسعى لتوجيه التغير والتحكم فى عناصره، واتجاهاته وسرعته، وتهدف لإحداث تغيير شامل لجميع عناصر المجتمع ماديا وثقافيا.

وترتبط عملية التنمية بحدوث تغييرات كيفية وكمية عميقة وشاملة، ومن ثم لا تكون البلاد المتخلفة فى حاجة إلى عملية نمو بقدر حاجتها إلى التنمية؛ لأن الأخيرة تشتمل على النمو والتغيير، والتغيير بدوره اجتماعى واقتصادى وثقافى، وكمى وكيفى.

ورغم الخلط بين التغيير الاجتماعى وعمليات التحديث والتنمية.. فكل هذه المفاهيم ترتبط مع مفهوم التغيير وتلتقى معه فى بعض الجوانب، إلا أن مفهوم التغيير يظل أكثر شمولاً منها جميعًا؛ فالتغيير يشير إلى حدوث تبدلات فى الظواهر والأشياء، دون أن يكون لهذا التغيير اتجاه واضح عما كان وما سيكون، أما التنمية والنمو والتحديث.. فإنه يفترض أن التغيير يسير فى خط مستقيم يميزه عما كان وعما سيكون والفارق يتمثل فى مدى تدخل الإنسان فى إحداث التنمية أو التطور أو التغيير.

ويلخص ديفيد ابتر APTER العلاقة على النحو التالى: التنمية هى أحد أشكال التغيير الاجتماعى، والتحديث حالة خاصة من حالات التنمية التى يمثل التصنيع أحد جوانبها.

المبحث الثانى
اتجاهات دراسة التغيير الاجتماعى

تواجه دراسة ظاهرة التغيير الاجتماعى صعوبات جمة بعضها يعود إلى طبيعة الظاهرة؛ من حيث كونها عملية ديناميكية مستمرة تخضع لها البيئة الداخلية والخارجية، وتتطلب ضرورة تكيف الأفراد ومرونتهم وفقًا لما يتطلبه التغيير، والبعض الآخر من هذه الصعوبات، يعود إلى عدم وجود نظرية كاملة متكاملة لتفسير التغيير الاجتماعى ومداه .

ولذا.. فقد اختلف العلماء فى تحديد مصادر وأسباب التغيير، سواء كانت داخلية أم خارجية، اقتصادية أو ثقافية أو دينية أو تكنولوجية... إلخ، وما الشروط الواجب توافرها لإحداث التغيير.. إلا أن هذا لا ينفى أن الفكر الاجتماعى قد قطع شوطًا كبيرًا فى محاولة فهم وتفسير التغيير الاجتماعى وتحليل أبعاده ومسبباته.

ويمكن تقسيم الاتجاهات الأساسية للفكر الإنسانى خلال مسيرته التاريخية فى تناول التغيير الاجتماعى، الذى طرأ على المجتمعات البشرية إلى:

أولا : الاتجاهات الحتمية.

ثانيا : الاتجاهات المعاصرة.

أولا : الاتجاهات الحتمية:

منذ القرن الثامن عشر وعلماء النظرية الاجتماعية يحاولون تفسير ميكانزمات التغيير الاجتماعى، بإرجاعها إلى عوامل حتمية اقتصادية أو نفسية أو تكنولوجية أو أيديولوجية أو اجتماعية.

١ـ الحتمية الاقتصادية :

يعبر عن هذا الاتجاه كارل ماركس، الذى يعتبر أن التغييرات الاقتصادية فى البناء التحتى هى المحرك الأول للتغيير الاجتماعى، وهو يتكون من قوى وعلاقات الإنتاج، على حين يتشكل البناء الفوقى من السمات الخاصة بالنسق الاجتماعى مثل النظام السياسى والقيم الدينية.

وعلى الرغم من تأثر ماركس بمبدأ الميتافيزيقا لهيجل، والذى يتمسك بأن الافكار هى أساس القوى المحركة للحياة.. إلا أن ماركس أكد أن العوامل المادية عامة والاقتصادية بصفة خاصة تمثل المقومات الأساسية فى دفع حركة التغيير.

ويمر المجتمع الإنسانى بخمسة مراحل وفقًا للتصور الماركسى.. وكل مرحلة ترتبط بنمط معين لنظام الإنتاج وعلاقاته، وكل مرحلة من هذه المراحل الخمس، تخضع فى تغييرها والانتقال منها إلى مرحلة أخرى لطبيعة التغييرات، التى تطرأ على العوامل الاقتصادية المحددة لكل منها.

وعلى الرغم من أن نظرية ماركس فى دراسة التغيير الاجتماعى قد تعرضت لانتقادات مختلفة ـ باعتبار إنها تعطى الأولوية للعامل الاقتصادى كمصدر للتغيير ـ إلا إنها بلا شك أدخلت فكرة جديدة فى دراسة أسباب تطور المجتمعات البشرية.

٢ـ الحتمية التكنولوجية :

ذهب أنصار هذه المدرسة إلى إسناد التغييرات التى تطرأ على الظاهرة الاجتماعية إلى التكنولوجيا، ومن بين أنصار هذه المدرسة العالم الفرنسى لورد أجورهمان، جيمس بواشى، هوارد سكوت، ولويس ممفورد الذى أكد فى كتابه "التكتيك والحضارة" الذى نشر عام ١٩٣٠م أهمية الآلات فى عملية التغيير الاجتماعى، وذهب "كلير" إلى أن القدرات الفنية لها أفضل الأثر على التغيير الاجتماعى، وناقش كذلك فكرة التخلف الثقافى وأثره على التغيير الاجتماعى من سمنر SUMMENER، وميلر ـ لير MULLER – LYER وغيرهم، ويرجع الفضل فى صياغة فكرة الفجوة الثقافية فى نسق نظرى محدد إلى عالم الاجتماع الأمريكى أوجبرن OGBURN

بتأكيده على أنه مع كثرة الاختراعات يحدث تراكم فى الثقافة المادية بالقدر الذى لا تسايره سرعة التغيير فى الجانب اللامادى من الثقافة، بحيث تسير غير متوافقة مع الظروف الجديدة ، وبذلك يكون تخلف بنى الثقافة عاملاً فعالاً فى دفع عملية التغيير.

وذهب أوجبرن إلى أن أشكال الحضارات ما هى إلا نتاج تراكم الاختراعات والاكتشافات.

وتحاول المدرسة التكنولوجية إعطاء تفسير لحالة التماثل القائمة بين المجتمعات الاشتراكية والصناعية من ناحية، وتحليل التغيير الاجتماعى فى المجتمعات النامية من ناحية أخرى، بمعنى أنها تعد نظرية ذات جانبين:

الأول : يقدم الظروف الكامنة لإحداث التغيير الاجتماعى.

والثانى : يعرض الظروف التى يتم فيها هذا التغيير.

فكل تغيير تكنولوجى يؤدى إلى إحداث تغيير اجتماعى، وكل تغيير تكنولوجى تصاحبه بالضرورة تغييرات اجتماعية معينة، ولكن ليس معنى هذا أن التغيير التكنولوجى هو وحده الذى يخلق أو يتسبب فى حدوث سائر أنماط التغيير الاجتماعى.

٣ـ الحتمية النفسية :

يعنى أنصار هذا الاتجاه بالبحث عن الأسس النفسية للحياة الاجتماعية وتفسير الظواهر الاجتماعية وتحليل مشاكلها، فى إطار المفهوم النفسى او القوانين السيكولوجية.

ويعتقد العالم الروسى "دى روبرتي" DE ROBERTY أن الأفكار هى المحرك الرئيسى للحياة الاجتماعية ؛ بمعنى أن التغيير الاجتماعى يعتمد على الأفكار والآراء التى تسود المجتمع.

ويؤكد "لوبون" فى كتابه " نفسية الجماهير " سيطرة العنصر النفسى على علاقات الأفراد وسلوك الجماهير، وهو فى هذا الكتاب جمع أفكار تارد ودوركايم.

ويعتبر تارد أن عملية التقليد أو المحاكاة تساعد على انتشار وشيوع الظواهر الاجتماعية وانتقالها من شخص إلى آخر.. وبالتالى فهى من العوامل المهمة فى تغيير الحياة الاجتماعية.

ومن أهم منظرى هذا الاتجاه دانيال ليرنر وافريت هيجن ودافيد ماكليلاند.

٤ـ الحتمية الاجتماعية :

يؤكد أنصار هذه المدرسة أن التغيير الاجتماعى يحدث نتيجة لتوافر بعض القوى، سواء كانت اجتماعية او طبيعية أو مزيجًا من الاثنين، دون أن يكون للإنسان دخل فى هذه الأحوال .

وأكد هؤلاء الجانب الاجتماعى كعامل واحد فى دفع عجلة التغيير الاجتماعى، وذهب ماكس فيبر إلى اعتبار أن الدين هو العامل المؤثر فى الفاعلية الاقتصادية فى المجتمع .

وأوضح دوركايم أن الظواهر الاجتماعية البارزة فى الحياة الاجتماعية يجب تفسيرها بالسمات الخاصة فى إطار المجتمع ذاته، وبهذا يكون كل من ماكس فيبر ودوركايم قد تأثر بنظرية العمل المتفوق فى عملية التغيير .

٥ـ الحتمية الأيديولوجية :

يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن الأسباب الحقيقية لتحول الظواهر الاجتماعية هى نتيجة لتفاعل عمليات اجتماعية، والظواهر الاجتماعية فى أحد معانيها المهمة فكرية، حيث إن العلاقة الاجتماعية لا توجد إلا إذا كان لدى الأفراد بعض التوقعات فيما يتعلق بالمسلك المحتمل للآخرين، وبالإضافة إلى ذلك فلدى كل أنماط المجتمع أفكار حول التنظيم والأبنية الاجتماعية والعالم المادى.. وإذا تم صياغة تلك الأفكار تصبح أسبابًا للتغيير الاجتماعى، والتغيرات فى القيم والأفكار ضرورة أو

على الأقل عناصر مساهمة لأنماط معينة من التغيير الاجتماعى، وأن ثبات القيم والأفكار يعرقل تغييرات معينة.

وقد ظهر هذا الاتجاه كرد فعل للمدرسة القائلة بحتمية العوامل المادية كالاقتصاد والتكنولوجيا على أن اعتبار أن العوامل اللامادية من الحضارة، تعد المصادر الأساسية للتغيير الاجتماعى.

ومن أنصار هذه المدرسة العالم الروسى دى روبرتى، وشارلز الود CHARLES ALWOOD، الذى أكد أن التطور الاجتماعى وليد الوعى والتعليم والمعرفة العلمية.

ثانيا : الاتجاهات المعاصرة لتفسير التغيير الاجتماعى :

لما كان من الصعب إذا لم يكن من المستحيل تفسير التغيير الاجتماعى بإرجاعه إلى عوامل أحادية البعد نظرًا لكون المجتمع الحديث يتميز بالتعقد والتشابك الشديد، فقد تبلورت اتجاهات معاصرة فى محاولة تفسير هذه الظاهرة ، هذه الاتجاهات يمكن حصرها فيما يلى :

١ ـ الاتجاه الدورى.
٢ ـ الاتجاه التلقائى.
٣ ـ الاتجاه الغائى أو الفرضى.
٤ ـ الاتجاه الانتشارى.
٥ ـ اتجاه الأنماط المثالية للمؤشرات.
٦ ـ اتجاه الحركات الاجتماعية.

١ـ الاتجاه الدورى :

تمتد جذور هذا الاتجاه إلى المؤرخ العربى ابن خلدون فى القرن الرابع عشر؛ حيث قدم لنا أسباب وأصول وجود الأشياء ونشأة الأمم والحضارات وأسباب التغيير والتنوع داخل الجماعات فى الفترات الماضية والحالية والمستقبلية، واعتقد ابن خلدون أن الأمم أو الدول تنمو وتضمحل كالكائنات الحية تمامًا، وبذلك يكون قد سبق غيره من العلماء القائلين بقانون الحضارة والانحلال ورأى ابن خلدون

الحضارات كالكائن الحى تنشأ ضعيفة ثم تنمو وتدخل مرحلة التكوين، ثم تتجاوزها إلى الازدهار، وتنحدر بعد ذلك إلى مرحلة الضعف فالسقوط والفناء؛ أى إن التغيير يظهر فى شكل حركة دائرية.

ومثل الاتجاه الدورى فى شكله الحديث كل من ستيورات شابين وسروكن.. فقدم شابين فى كتابه "التغيير الثقافي" رؤية للتغيير الدورى، وافترض التسيب المتزامن للتغيير الدورى كأساس تكامل الحضارة ، وطبقا لرؤية شابين فإن الحضارة تكون فى حالة ازدهار مطلق، إذا كانت أجزاء الثقافة المختلفة أو نظمها الاجتماعية تمر بمرحلة قوة أو عندما تكون دورات الأجزاء الكبرى، مثل: الحكومة والأسرة متفقة ومتزامنة، كانت الحضارة الكلية فى حالة تكامل، وإذا لم تكن عناصر الحضارة متكاملة وغير متلازمة.. فإن الحضارة تكون فى حالة خلل اجتماعى؛ لأن الانحراف فى التزامن يدفع بالمدنية إلى الحضيض، وقد اعتقد شابين فى أن النمو والتدهور فى مكونات الحضارة أمر لا يمكن التجاوز عنه.

وذهب سروكن Sorokin إلى أن التقدم يكون فى اتجاه مستقيم، والتغير الاجتماعى يتم عادة فى شكل دورات متكررة؛ حيث إن الحضارات تتطور وتنمو فى اتجاه معين بالذات ولفترة معينة، ولكن لا تلبث أن تصادفها بعض القوى الداخلية وتحول اتجاهها لمجرى جديد، هذا الشوط الجديد يتوقف عند نقطة معينة، وقد تسلك فى وقت من الأوقات طريقًا يعود بها إلى حالتها الأولى القديمة، وهكذا تتم الدورة لتبدأ من جديد.

ويؤكد سروكن أن الحضارة المادية بطبيعتها تراكمية بينما الحضارة اللامادية ليست تراكمية بالدرجة نفسها، وأن الاختراع الجديد فى الماديات ينتشر بسهولة ويمكن تبنيه بسرعة أكثر من سرعة الحضارة اللامادية، ويذهب سروكن إلى أن نظرية اوجبرن وشابين ما هى إلا الشكل المخفف للتفسير المادى للتاريخ.

٢ـ الاتجاه التلقائى :

من أهم رواد هذا الاتجاه نيل سمز Sims وكلير، اللذان ذهبا إلى أن التغيير الاجتماعى يتحدد تلقائيًا، وأنه عملية ضرورية وليست إرادية، ويذكر كلير أن فى مقدرة الإنسان أن يساهم فى عملية التغير أو لا يساهم.. إلا إنها تظل فى مسيرتها.

٣ـ الاتجاه الغائى أو الفرضى :

ويذهب أنصار هذه المدرسة إلى أن السعادة هدف كل فرد، وأن مسئولية المجتمع تحقيق هذه السعادة لكل عضو من أعضائه، وأن تحقيق ذلك يعتمد على كفاءة التخطيط القائم على المعرفة العلمية والتعليم.

وذهب هوبز إلى أن التقدم يمكن تحقيقه بالسيطرة على العوامل المادية بالفكر، ويصير الضبط الفكرى هو الوسيلة والطريق الفعال للحصول على التقدم الحقيقى، ويجد هذا الاتجاه قبولاً لدى أصحاب المدرسة النفعية.

٤ـ الاتجاه الانتشارى :

ويقوم هذا الاتجاه على فكرة مؤادها إن التغيير الاجتماعى، يمكن تحقيقه من خلال انتقال العناصر الثقافية السائدة فى المجتمعات المتقدمة إلى المجتمعات النامية، ومن ثم يتعين على هذه المجتمعات الأخيرة الاحتكاك بالمجتمعات المتقدمة، إذا ما أرادت تحقيق التغيير.

واعتمدت المدرسة الانتشارية على المنهج التاريخى لبيان الاتصالات التاريخية ومعرفة الطرق التى سلكتها السمات الثقافية المختلفة فى انتقالها، وهجرتها من موطن نشأتها إلى بقية أنحاء العالم ومعرفة التغييرات التى طرأت عليها، ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه أن ظاهرة الانتشار الثقافى بمعنى هجرة العناصر أو السمات الخاصة بثقافة معينة إلى ثقافة أخرى، يتم من خلال طريقين إما عرضًا أو بطريق المواجهة، ومع انتقال الغزو الثقافى، من منطقة إلى أخرى تنتقل معه الأنماط الثقافية التى يحملها، ويدعم عملية الانتشار الثقافى تقدم وسائل الاتصال الفكرى وزيادة فرص الاحتكاك بين المجتمعات والجماعات.

ويذهب أصحاب الاتجاه الانتشارى إلى أن نقل التكنولوجيا والصناعة إلى المجتمعات النامية سيؤدى إلي تغيير فى ثقافة هذه المجتمعات، وفى بنائها الاجتماعى بحيث تشبه فى النهاية النموذج الغربى.

ويؤكد "روز" أن انتماء الأشخاص إلى نوعين أو أكثر من القيم فى المجتمع يخلق رغبة أكبر لديهم فى تقبل الأفكار الجديدة، عندما يحدث الاحتكاك الحضارى بين مجتمعين، وأن التغيير الناشئ عن الاختلاف الثقافى لا ينتهى بوجود الصراع بل قد يتولد عن الصراع الحضارى والثقافى، ومن أهم أنصار هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الثانية ولبرت مور ، دانيال ليرنر وكارل دويتش.

٥ـ اتجاه الأنماط المثالية للمؤشرات :

يقوم هذا الاتجاه على أساس استخلاص السمات والخصائص الأساسية للمجتمعات الغربية بصفتها الأكثر تقدمًا، ثم استخلاص السمات والخصائص المقابلة لها فى المجتمعات الأكثر تخلفًا. وبتصنيف هذه الخصائص، وترتيبها منطقيا يصبح لدينا نموذجان، يحتوى كل منهما على عدد من المؤشرات الكمية والكيفية، نموذج للتقدم وآخر للتخلف، ويصبح التغيير هنا محكومًا بالخطط الرامية إلى تحويل مؤشرات أى مجتمع من نمط التخلف إلى نمط التقدم.

ومن أبرز أنصار هذا الاتجاه عالم الاجتماع الأمريكى تالكوت بارسونز ولوسيان باى وبرت هوسيلتز.

٦ـ اتجاه الحركات الاجتماعية كمصدر للتغيير الاجتماعى :

يمكن تعريف الحركة الاجتماعية بصفة عامة بأنها مطلب مشترك لعمل تغيير فى بعض أو كل أوجه النظام القائم، مستندا إلى مجموعة من الأفكار التى تبين عدم الرضا عن الوضع القائم ووصف طريقة للعلاج وتبرير الحاجة للتغيير.

ولكل حركة اجتماعية مكان معين فى المجتمع ؛ إذ إنها عادة لا توجه دعواها إلى المجتمع كله، وإنما تتوجه بها إلى قطاعات معينة فيه غير راضية عن الوضع الراهن أو تعيش فى ظروف معينة، ويمكن استهواؤهم بعقيدة سياسية تتوجه إلى عواطفهم بالنداء وتلقى استجابة على نحو ما، ويرى البعض أن الحركات الاجتماعية وليدة التغيير الاجتماعى ؛ إذ إنه يخلق ظروفًا جديدة تجعل العلاقات الاجتماعية القديمة التى ظلت سائدة زمن طويل، غير مناسبة للوضع الجديد.. وكنتيجة لهذا التعارض بين القديم والجديد يبدأ عدم الرضا فى الظهور.

ويعتبر "هربرت بلومر" أبرز من عبروا عن هذه النظرية؛ حيث ذهب إلى أن للحركات الاجتماعية وظيفة في عملية التغيير الاجتماعى، فعندما يشعر الأفراد بالحاجة المتماثلة التى ترتبط بجوانب القصور فى البناء الاجتماعى، والتى تحول بينهم وبين الإشباع الكامل يسود بينهم الشعور بعدم الارتياح نتيجة لهذا الحرمان، ويدرك هؤلاء الأفراد من خلال الحوار أن إشباع حاجاتهم يرتبط بأحداث تغييرات معينة فى البناء الاجتماعى القائم، وقد يتم إحداث التغييرات اللازمة عن طريق الحركات الإصلاحية، من خلال القوانين والتشريعات، أو بإجراء تعديلات واسعة تشمل طريقة الحياة أى من خلال الحركات الثورية، وقد يكون التغير جذريًا أو تدريجيًا، وقد يقتصر على مجال واحد من جوانب البناء، وقد يكون شاملا لكافة الجوانب المتعلقة بالبناء الاجتماعى، وقد يبدأ سياسيًا ويمتد للمجالات المختلفة، وقد يكون عنيفا أو سلميًا.

ويواجه الباحث لظاهرة التغيير الاجتماعى عدد من المشاكل، الناتجة عن عدم وجود نظرية كاملة لتفسيرها.. من هذه المشاكل:

١ ـ تحديد نقطة البداية والنهاية لأى عملية تغيير، فالتاريخ حركة متصلة دائمة لا تتوقف، وعلى الباحث أن يفترض تجميد حركته وتحديد بداية ونهاية لرصد التغييرات موضع الدراسة.

٢ ـ قياس معدل واتجاه التغيير عبر فترة زمنية محددة، وعندما تكون الظاهرة موضع الدراسة قابلة للقياس الكمى.. فإن رصدها يصبح سهلاً على العكس، ويكون البحث أكثر تعقيدًا إذا كانت الظاهرة موضع البحث هى التغييرات فى البناء الاجتماعى والأنماط الثقافية، وفى حالات القياس الكمى يلجأ الباحثون إلى استخدام المؤشرات لقياس اتجاه التغيير.. فعند التمييز بين المجتمع التقليدى والحديث نتابع تطورات البناء الاجتماعى وتطور السلطة فيه.

٣ ـ مدى كفاءة المقاييس المستخدمة لقياس نقاط بداية ووسط ونهاية التغيير.

٤ ـ يزيد من حدة المشاكل التى تواجه الباحث للتغيير الاجتماعى أن المجتمع موضع الدراسة ما هو إلا مجموعة من العلاقات والعناصر المتغيرة، وبالتالى صعوبة تحديد وحدة التغيير.

ويرى البعض أنه نظرًا لغياب نظرية عامة مفسرة للتغيير الاجتماعى.. فإن بحث هذه الظاهرة فى مجتمع ما يجب أن يتضمن الإجابة عن الأسئلة التالية: ما الذى تغير؟ وما معدل التغير ومداه؟ وما دوافع التغيير؟ وما الظروف السابقة والمصاحبة واللاحقة للتغيير ؟ وما آلية هذا التغيير؟

وهناك أربع عوامل أساسية يمكن اعتبارها محددات لتفسير ديناميات التغيير وهي:

١ ـ **هياكل التغيير:** أى البناء القائم والذى يتضمن فى الوقت نفسه السبل اللازمة لتغيرها، وفى هذا السياق يجب أن تضع فى الاعتبار توازن القوى بين الجماعات المختلفة فى المجتمع.

٢ ـ **قوة دفع التغيير:** بمعنى الضغوط التى تتعرض لها الوحدة موضع التغيير مثل التوتر وعدم التوازن، والتى تزودها بقوة دافعة تجاه التغيير، سواء كانت هذه الضغوط داخلية أم خارجية.

٣ ـ **التعبئة للتغيير:** إذا كان البناء يملك قوة الدفع للتغيير والضغوط تتراكم.. فإن احتمال حدوث التغيير يصبح عاليًا، ويتوقف اتجاه التغيير هنا على الطرق التى تحشد بها الموارد، وتلعب القيادة دورًا مهمًّا للغاية فى عملية التعبئة للتغيير.

٤ ـ **الضبط الاجتماعى:** فقادة حركة الإصلاح يدركون أن جهودهم للتعبئة لن تؤدى إلى التغير بطريقة آلية بل ستواجه مقاومة مختلفة من جانب قوى متنوعة، فعلى سبيل المثال، إذا لم يجد أنصار الإصلاح الفرصة للعمل بشكل علنى، سيعملون فى تنظيمات سرية تتسم بالتطرف وتحدى السلطة، وتكون عوامل الضبط الاجتماعى قد ساهمت بذلك فى التأثير على تحويل حركة الإصلاح إلى حركة ثورية.